

أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2017

The impact of economic openness in economic growth in Algeria - Analytical and Empirical study during the period 1990- 2017

د. رملوي عبد القادر

جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر

aeqramlaoui09@yahoo.com

تاريخ القبول: 2019/05/24

د. طيبة عبد العزيز

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

a.taiba@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2018/12/11

الملخص: يهدف هذا المقال إلى تحليل تطور سياسات ومؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وقياس مدى تأثير الانفتاح التجاري والمالي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL من خلال دراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك، تقدير معادلته في الأجل الطويل والقصير واختبار مدى صلاحية النموذج المقدر، واستخدمنا بيانات سنوية لكل متغيرات الدراسة ابتداء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج للنمو الاقتصادي يضم بالإضافة إلى المحددات التقليدية للنمو مؤشرات لقياس كل من الانفتاح التجاري والمالي على حدة، وتوصلنا إلى وجود تأثير إيجابي لمؤشرات الانفتاح المالي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر - الذي كان له تأثير معتبر نسبيا مقارنة بباقي المتغيرات المستقلة - في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية التي حفزت النمو من خلال برامج دعم النمو، بينما أثر كل من الاستثمار الخاص والانفتاح التجاري سلبا في النمو بسبب الانفتاح التجاري غير المتوازن والمركز على صادرات المحروقات.

الكلمات المفتاحية: انفتاح تجاري، انفتاح مالي، اقتصاد جزائري، نمو اقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة

Abstract: The objective of this article is to analyze the evolution of policies and indicators of economic openness in Algeria and to measure the impact of trade and financial openness on economic growth during the period 1990-2017 using the ARDL model. We used annual data for all study variables from 1990 to 2017. In this study, we used a model of economic growth that includes, in addition to traditional determinants of growth, We have found a positive impact on the indicators of financial openness, especially foreign direct investment - which had a relatively significant effect compared to other independent variables - in economic growth, in addition to the policy of expansionary government spending that stimulated growth through economic growth programs, while The impact of both private investment and trade openness has been negative in growth due to unbalanced and open trade openness on hydrocarbon exports.

Key Words: Trade openness, Financial openness, Algerian economy, Economic growth, ARDL Model

JEL Classification : C2,F43,O55,O47

*مرسل المقال: طيبة عبد العزيز (a.taiba@univ-chlef.dz).

المقدمة:

يشكل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري حيث يمثل في المتوسط أكثر من 30% من الناتج الإجمالي المحلي وأكثر من 95% من إجمالي الصادرات، وتسعى الجزائر إلى التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية لتحفيز النمو الاقتصادي في ظل توجهها نحو الانفتاح الاقتصادي بالتركيز على قطاعات أخرى، خاصة أنها تزخر بالموارد الطبيعية وتتوفر على طاقات بشرية معتبرة، فهي قادرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إذا تمكنت من الاستفادة من انفتاحها على الاقتصاد العالمي.

لقد فرضت المؤسسات المالية الدولية على الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات وبداية التسعينات تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي تهدف إلى استرجاع الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية وبلوغ نمو اقتصادي كفيل بتقليص حجم البطالة، وتضمنت الإصلاحات بشكل عام التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي بالتقليص التدريجي لحجم القيود التجارية السعري والكمية والتنظيمية (انفتاح تجاري)، والتقليل من الاعتماد على القروض الأجنبية في التمويل الخارجي للاقتصاد الوطني، إلى جانب رفع القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سن القوانين اللازمة لذلك والشروع أيضا في خصخصة المؤسسات العمومية (انفتاح مالي). وواصلت الجزائر جهودها لبلوغ معدلات نمو اقتصادي مقبولة بتنفيذ عدة برامج تنموية على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو 2005-2014، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت ضعيفة ومتذبذبة بعد ثلاثة عقود من الانفتاح الاقتصادي.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق، يمكن طرح السؤال التالي: إلى أي مدى أثر الانفتاح الاقتصادي (التجاري والمالي) للجزائر في نموها الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017؟

الهدف من البحث وفرضيات الدراسة: تهدف من خلال هذا المقال إلى البحث عن محددات النمو الاقتصادي ومدى تأثير كل من الانفتاح التجاري والمالي عليه في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. ونفترض أن الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص يؤثران إيجابيا في النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبار أن برامج دعم النمو ساهمت في إتباع سياسات اقتصادية توسعية خاصة السياسة المالية، كما نفترض أن الانفتاح التجاري لأكثر من ثلاثة عقود - على عكس الانفتاح المالي - يؤثر كذلك إيجابيا في النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج البحث وحدود الدراسة: لبلوغ هذا الهدف اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي، فاستخدمنا المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف لتطور سياسات تحرير التجارة والتدفقات الرأسمالية الدولية في الجزائر، واعتمدنا على أداة التحليل لتطور مؤشرات الانفتاح الاقتصادي بشقيه التجاري والمالي، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي من خلال القيام بدراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL. وشملت حدود الدراسة البيانات السنوية لكل متغيرات الدراسة بما فيها محددات النمو ومؤشرات الانفتاح الاقتصادي للجزائر ابتداء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017،

أقسام الدراسة: قسمنا هذا العمل إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: دراسة واقع سياسات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

المحور الثاني: تحليل تطور مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

المحور الأول: دراسة واقع سياسات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق بدأت من منتصف الثمانينات القرن الماضي، مما يعني أنها شهدت مراحل متعددة ومتباعدة في سياساتها الاقتصادية خاصة السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي، ويستدعي دراسة واقع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر تحليل مختلف التطورات الحاصلة في تحرير تجارتها وتدفقات الرأسمالية الدولية.

1. تطور سياسات تحرير التجارة الدولية في الجزائر.

كانت القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر تخضع للتخطيط المركزي خلال السبعينات والثمانينات، فقد منحت الحكومة حقوق استيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة، وابتداء من سنة 1989 قامت السلطات بتنفيذ برنامج تدريجي لتحرير النظام التجاري، فقد ألغيت قيود الاستيراد المركزية وحل محلها نظام أكثر مرونة يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص، وأدخل قانون التمويل الإضافي في أوت 1990 نظاما يضم شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما أسهم إلى حد ما في إلغاء احتكارات الاستيراد، وأزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد بالرغم من أن بعض الواردات ظلت خاضعة للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية في حين ظلت القيود على تجارة الخدمات - السياحة والمصروفات الصحية والتعليمية في الخارج - قائمة (النشاشيبي وآخرون، 1998، 109-110).

وفي سنة 1992، أدى تجدد الاختلالات المالية إلى قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات، وفي أواخر سنة 1992، بدأت السلطات في تطبيق قواعد صارمة على التمويل، ولما كان التمويل التجاري بهذه الشروط غير متاح في حالة واردات السلع الوسيطة، فقد كانت الواردات منحازة إلى المنتجات النهائية، ولإزالة هذا التحيز أصدرت السلطات تعليمات بحرمات الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي.

وقد سعت الحكومة منذ أزمة النفط في سنة 1986 إلى غاية مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق القيود على التجارة والمدفوعات، فبعد حدوث بعض الزيادات في الواردات عقب التحرير التجاري في سنة 1989، شددت الضوابط وقيود النقد مرة أخرى في سنة 1992 لكفالة خدمة الديون الخارجية، فأحدث ترشيد الواردات أثرا سلبيا شديدا على قطاعي التصنيع والبناء وحرمتها من المعدات والإمدادات اللازمة.

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي 1994-1998 تدابير واسعة لتحرير التجارة، وقد نفذت عملية إزالة القيود التي بدأت في أبريل 1994 على مراحل، فقد ألغيت أولاً القاعدة التي تقتضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، وأزيلت الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين وخفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريف الجمركية على الواردات في سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997.

وتقرر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي أجرتة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إمكانية انضمام إلى الجزائر في منظمة التجارة العالمية، وفي سنة 2009 بدأت الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2008 بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة وذات المنشأ العربي، كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع جزائرية المنشأ (صندوق النقد العربي، 2009، 179).

لقد قامت السلطات العمومية على اتخاذ إجراءات جمركية استثنائية ابتداء من سنة 2011 متمثلة في تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على بعض المنتجات الفلاحية المستوردة، تمثلت في إلغاء الحقوق الجمركية على الاستيراد للسكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية وإعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد (بنك الجزائر، 2012، 47).

كما أصدر بنك الجزائر النظام 17-02 المؤرخ في 25 سبتمبر 2017 يعدل ويتم النظام 07-01 المؤرخ في 3 فيفري 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة على خلفية ارتفاع حجم الواردات التي بلغت 59,67 مليار دولار في سنة 2014 قصد الرقابة على الواردات وتخفيض من حجمها. تضمن هذا النظام إخضاع كل عملية استيراد أو تصدير للسلع أو الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى وسيط معتمد، ويسبق التوطين كل تحويل أو ترحيل للأموال.

2. تطور سياسات تحرير سعر الصرف والتدفقات الرأسمالية الدولية في الجزائر.

تتبع الجزائر نظام التعويم المدار الذي تحدد فيه السلطة النقدية قيمة العملة المحلية مقابل سلة من العملات الرئيسية، ويتدخل البنك المركزي في تحديد السقف أو هوامش لأسعار الشراء والبيع. يتحدد سعر الصرف في هذا النظام يوميا ويتحرك وفقا لتغيرات قوى الطلب والعرض على العملة في سوق الصرف الأجنبي، وفي حالة تحطي سعر الصرف للهوامش المحددة، يتدخل بنك الجزائر لإعادته مرة أخرى للتحرك في نطاق تلك الهوامش المحددة من خلال بعض الآليات على غرار مزايدات العملة الأجنبية، وعلى الرغم من المرونة النسبية لهذا النظام، إلا أنه في واقع الأمر يشبه نظام تثبيت سعر الصرف بشكل غير معلن.

لقد عرف تطور سعر صرف الدينار الجزائري عدة مراحل خلال الفترة 1990-2017، ففي المرحلة 1990-1996 - وهي امتداد للمرحلة 1987-1990 - تم التخفيض التدريجي لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إلى غاية سنة 1991، ثم التخفيض الكبير لقيمة العملة إلى غاية سنة 1994، وانتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4,9 دج للدولار الأمريكي في نهاية سنة 1987 إلى 17,7 دج للدولار في نهاية مارس 1991 (النشاشيبي وآخرون، 1998، 9)، حيث بلغ تخفيض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% بين سنتي 1988 و1991 (بلعوز، 2006، 218)، حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 18,7 دج للدولار (متوسط الفترة) بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار (طبيّة، 2011، 130).

وفي إطار إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، تم تخفيض قيمة العملة بنسبة 40,17%، وعلى ضوء هذا القرار الذي اتخذته مجلس النقد والقرض أصبح سعر صرف الدينار الجزائري 36 دج للدولار. وقبل إبرام هذا الاتفاق، تم تخفيض قيمة الدينار في مارس 1994 بـ 10% لتصبح قيمة التخفيض في أبريل 1994 أكثر من 50% (بلعوز، 2006، 218)، ثم جرى بعض التخفيض لقيمة الدينار في إطار سياسة مرنة لإدارة الصرف حتى منتصف سنة 1996، ليصبح سعر صرف الدينار 54,76 دج للدولار في سنة 1996.

وفي الفترة 1997-2002 استمر سعر صرف الدينار في الارتفاع بمعدلات مستقرة مقارنة بالفترة السابقة، مما جعله أكثر استقرارا في الفترة 2000-2002. ومع بداية تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو، بدأت قيمة الدينار في التحسن مقابل الدولار خلال الفترة 2003-2008، حيث بلغ سعر صرف الدينار 64,58 دج للدولار في 2008، وأثرت الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في 2008 على قيمة الدينار الجزائري، فأدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم التعويم المدار أو الموجه مقابل الدولار مثل الجزائر، حيث تراجعت قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 12,5% و 2,4% في سنتي 2009 و2010 على التوالي (صندوق النقد العربي، 198، 2010).

واستمرت قيمة العملة الوطنية في الانخفاض خاصة بعد تراجع أسعار المحروقات في 2014 من 100 دولار للبرميل إلى 59 دولار للبرميل في 2015، فتقلصت حصيلة الإيرادات من صادرات المحروقات وانخفضت على إثرها قيمة العملة الوطنية بنسبة قاربت 25% في 2015، فانتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 80,58 دج للدولار إلى 100,46 دج للدولار في 2015 (صندوق النقد العربي، 2016، 271) ليصل إلى 110,96 دج للدولار في 2017. وقد سمح بنك الجزائر باتجاه قيمة العملة الوطنية نحو هذا الانخفاض الحاد في دون أن يتدخل في سوق الصرف الأجنبي لمنع المزيد من تراجع قيمة العملة بمهدف المحافظة على احتياطات الصرف الأجنبي واحتواء فاتورة الواردات المرتفعة.

قامت السلطات في الجزائر في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق بتحرير حركة رؤوس الأموال، حيث أتاح قانون النقد والقرض 90 - 10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وتفعيلها داخل الجزائر.

لقد أعطى صدور قانون النقد والقرض 90-10 في الجزائر دفعا جديدا لتدفقات رؤوس الأموال، حيث منح البنك الجزائر ممثلا بمجلس النقد والقرض بتحديد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية بتمويل الأنشطة التي ليست مخصصة للدولة ويحدد شروط تحويل الأموال إلى الوطن كل المداخيل والفوائد والربوع والأرباح الأخرى.

كما ألغى قانون النقد والقرض مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51% و 49% على التوالي، وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأسمال الأجنبي، إذ أنه يرخّص لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المنفردة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بنص القانون (طيفة، 2011، 130). وتبقى نسبة الشراكة محل أخذ ورد من قبل السلطات في كل مرة من خلال الأوامر الرئاسية المعدلة لقانون 90-10 على غرار الأمرين 03-11 و 10-04 المتعلقين بالنقد والقرض، إلا أن الأمر المؤكد هو أن حجم الاستثمارات الأجنبية يبقى ضعيفا ومقتصرا على بعض القطاعات فقط كقطاع الصناعات البترولية والاتصالات.

المحور الثاني: تحليل تطور مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

يسمح قياس درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في انفتاحها على الاقتصاد العالمي من جهة، ومعرفة علاقة تأثير مؤشرات الانفتاح على نموها الاقتصادي من جهة أخرى، لذا تم الاعتماد على أكثر من مؤشر للوقوف على مدى الانفتاح التجاري والمالي الذي شهدته الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

1. تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر.

تعكس مؤشرات الانفتاح التجاري إلى حد كبير السياسات التجارية المطبقة (تحرير أو تقييد للتجارة الدولية) من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر بمثابة مؤشرات لقياس درجة تحرير التجارة، وباعتبار أن الجزائر اقتصاد نفطي، تشكل صادراته النفطية أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، فإن لها تأثير على مؤشر قياس الانفتاح التجاري خاصة مؤشر نسبة التجارة، لذا استخدمنا مؤشر نسبة التجارة¹ الذي يحسب بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشر نسبة التجارة²، فيدرج فيه فقط الصادرات خارج قطاع المحروقات زائد الواردات من السلع والخدمات في حساب هذا المؤشر، كما اعتمدنا على مؤشرين لقيود التجارة بحيث أن انخفاضهما (تقليل قيود على التجارة الدولية) يدل على زيادة درجة الانفتاح التجاري. يعبر المؤشر الأول (قيود التجارة¹) عن متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات، ويمثل مؤشر قيود التجارة² نسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة.

1.1. مؤشرات نسبة التجارة

أ. مؤشر نسبة التجارة¹:

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن مؤشر نسبة التجارة¹ تراجع في الفترة 1990-1994 بسبب انخفاض أسعار المحروقات ابتداء من سنة 1990 - باستثناء سنة 1991 حيث ارتفعت أسعار النفط على خلفية أزمة حرب الخليج - وبقاء القيود على الواردات قائمة. وفي 1992، أعادت السلطات استخدام سياسات تجارية تقديرية عندما فرضت قيودا ضريبية أخرى على النقد الأجنبي وحظرا على مجموعة عريضة من الواردات (النشاشيبي وآخرون، 1998، 111-112)، أما في فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، تحسن مؤشر نسبة التجارة¹ مقارنة بالمرحلة التي سبقت الإصلاحات نتيجة لتحسن صادرات المحروقات بسبب تحسن أسعار النفط ابتداء من سنة 1995.

ورغم تزامن هذه الفترة مع تحرير التجارة بشكل تدريجي بإلغاء كافة القيود الكمية ثم تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات ابتداء من سنة 1996، إلا أن حجم الواردات بقي أقل من مستواه في سنة 1990 نتيجة إشباع الطلب المكبوت وانخفاض الواردات الغذائية بسبب الارتفاع الاستثنائي للإنتاج الزراعي المحلي والصعوبات المالية التي تعرضت لها المؤسسات العامة في الحصول على التمويل الأجنبي خاصة بعد تصفية البعض منها وإعادة هيكلة البعض الآخر، ناهيك عن أن النشاط الإنتاجي غير النفطي ظل ضعيفا خلال هذه الفترة (النشاشيبي وآخرون، 1998، 113)، فساهمت هذه العوامل في خفض حجم الواردات مما أدى إلى انخفاض مؤشر نسبة التجارة¹ في الفترة 1995-1998.

وفي الفترة 1999-2008، استمر مؤشر نسبة التجارة¹ في الارتفاع بسبب ارتفاع صادرات المحروقات خاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط ابتداء من سنة 2003، وإلى ارتفاع حجم الواردات خاصة في الفترة 2004-2008 حيث ازداد الميل المتوسط للواردات بسبب انخفاض متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما تزامن ذلك مع دخول اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية حيز التنفيذ، بالإضافة إلى التقدم في مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية (طيفة، 2013، 214).

وعلى عكس الفترة السابقة، اتجهت قيم المؤشر إلى الانخفاض باستمرار خلال الفترة 2009-2017 بسبب الزيادة المعتبرة في حجم الناتج المحلي رغم زيادة كل من الصادرات والواردات إلى غاية سنة 2013، أما ابتداء من 2014 ازدادت قيم المؤشر في التراجع عادت نفس قيمه المسجلة قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلى التراجع المتزامن للصادرات والواردات بعد الصدمة النفطية لسنة 2014.

يتضح من التحليل السابق وجود تأثير كبير لصادرات المحروقات على درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، حيث تراجعت قيمة مؤشر نسبة التجارة¹ في السنوات التي أعقبت حدوث أزمات اقتصادية على غرار أزمة دول جنوب شرق آسيا 1998 وأزمة الرهن العقاري 2008، كما انخفضت قيمته بعد الصدمة النفطية 2014، ويعود السبب الرئيسي في تراجع المؤشر إلى الانخفاض الكبير في الصادرات (خاصة

صادرات المحروقات) بمعدلات كبيرة 36,1% و 42,49% في سنتي 1998 و 2009 على الترتيب، بينما انخفضت الصادرات بـ 44,98% (43,4% من صادرات المحروقات) في 2015 (بنك الجزائر، 41، 2018)، مما يعني أن الانفتاح التجاري يتأثر بشكل كبير بالصدمات الخارجية.

ب. مؤشر نسبة التجارة2:

إن استبعاد صادرات المحروقات في حساب قيمة مؤشر نسبة التجارة¹، جعل قيم مؤشر نسبة التجارة² منخفضة جدا مقارنة بالمؤشر الأول ومستقرة أكثر، إلى جانب أن واردات السلع والخدمات أثرت بشكل كبير في قيمه مقارنة بحجم الصادرات خارج المحروقات التي لم تزد عن مليار دولار إلا ابتداء من سنة 2006، مما لا يعكس بشكل جيد الانفتاح التجاري للجزائر (انفتاح أحادي الجانب) على الاقتصاد العالمي، ويؤكد ذلك ارتفاع مؤشر نسبة التجارة² إلى أعلى قيمة له في سنة 2009 مع التراجع الكبير للصادرات خارج المحروقات بـ 42,85% في نفس السنة (طبية، 2014، 213)، مما يعني أن الانفتاح التجاري غير متوازن ومركز فقط على صادرات المحروقات.

الجدول (1): تطور مؤشرا نسبة التجارة في الجزائر . الوحدة (%)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
0,508	0,462	0,536	0,554	0,586	0,521	0,451	0,49	0,47	0,54	مؤشر نسبة التجارة 1
0,264	0,257	0,262	0,285	0,349	0,317	0,253	0,26	0,204	0,339	مؤشر نسبة التجارة 2
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0,71	0,765	0,718	0,706	0,713	0,656	0,622	0,608	0,582	0,628	مؤشر نسبة التجارة 1
0,39	0,311	0,28	0,249	0,271	0,287	0,27	0,284	0,244	0,241	مؤشر نسبة التجارة 2
		2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
		0.4905	0.4953	0.5220	0.5582	0.5709	0.5889	0.5965	0,694	مؤشر نسبة التجارة 1
		0.2955	0.3195	0.3240	0.2863	0.2669	0.2521	0.2438	0,347	مؤشر نسبة التجارة 2

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المصادر التالية: (النشاشيبي وآخرون، 1998، 21-30)، (بنك الجوائد ، 2018، 138-154)

-(IMF,1998 , 66), (IMF,2004, 55), (IMF,2006, 19), (IMF,2011, 19), (IMF,2012, 19)
 –www.data.albankaldawli.org (12 /10/2018)

لقد تغير الهيكل السلعي للواردات بشكل ملحوظ خلال الفترة 2000-2017 بحيث كانت الأغذية والسلع الاستهلاكية تمثل 44,9% من إجمالي الواردات في سنة 2000 (IMF.2004.69)، وانخفضت إلى 30% من إجمالي الواردات في المتوسط خلال الفترة 2008-2017، ورغم هذا الانخفاض إلا أن الجزائر لا تزال تعتمد أكثر على الواردات من الأغذية والسلع الاستهلاكية. وبالمقابل، زادت نسبة الواردات من السلع الصناعية إلى إجمالي الواردات بسبب تطبيق الجزائر عدة برامج تنمية ابتداء من سنة 2001 مما جعلها تستورد الكثير من السلع الصناعية، بالإضافة إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات وزيادة تراكم احتياطات الصرف الأجنبي ابتداء من

سنة 2002، فارتفعت النسبة من 29,7% إلى إجمالي الواردات في سنة 2000 لتصل إلى 38,6% في 2010 (بنك الجزائر، 2014، 230). وإن تراجع حجم الصادرات النفطية ابتداء من منتصف 2014 بسبب الصدمة النفطية وبداية تطبيق سياسة ترشيد الاستيراد، جعل نسبة الواردات من السلع الصناعية تتراجع لتصل إلى 29,7% سنة 2017 (بنك الجزائر، 2018، 155).

2.1. مؤشرات قيود التجارة.

أ. مؤشر قيود التجارة 1:

نلاحظ من الشكل (1) أن مؤشر قيود التجارة 1 انخفض في سنتي 1990 و 1991 بعدما تم تنفيذ برنامج تدريجي لتحرير النظام التجاري في الجزائر سنة 1989، ثم وضعت ضوابط وقيود على التجارة والنقد الأجنبي مرة أخرى في سنة 1992، مما جعل المؤشر يرتفع إلى 15,7% من إجمالي الواردات في سنة 1993. وفي الفترة 1994-1998 التي طبق فيها برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت السلطات في تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة بشكل تدريجي ابتداء من سنة 1994، حيث تم إلغاء تمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي وأزيلت الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد ائتمان المستوردين، وخفضت معدلات الرسوم الجمركية والحدود القصوى لها على الواردات ابتداء من سنة 1996، كما ألغي تقريبا كل الحظر السابق على الصادرات في جوان 1996 (النشاشيبي وآخرون، 1998، 113)، ورغم كل هذه التدابير لتحرير التجارة، إلا أن قيمة المؤشر بقيت مرتفعة وفاقته في المتوسط 15% من إجمالي الواردات نظرا لزيادة حجم الواردات خلال الفترة 1994-1998.

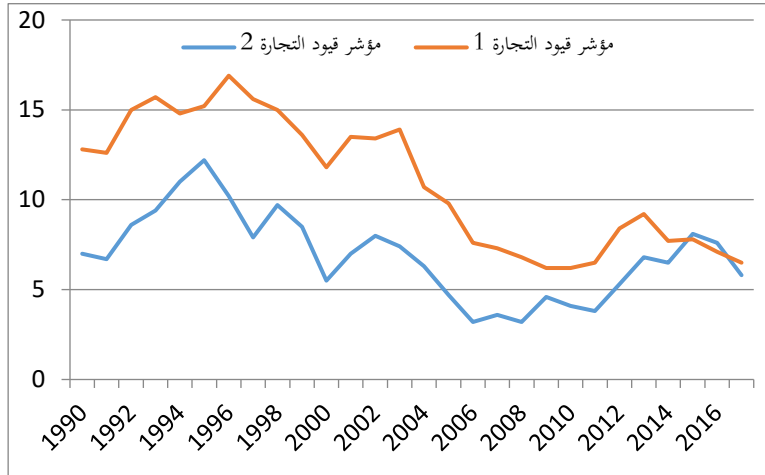
وفي الفترة 1999-2010، بدأت قيمة المؤشر في الانخفاض تدريجيا لتصل إلى 6% من إجمالي الواردات في سنة 2010 نتيجة لاستمرار انخفاض الحدود القصوى للرسوم الجمركية على الواردات من 45% ابتداء من جانفي 1997 (IMF.1998.24)، ثم 40% في سنة 2001 و 30% في سنة 2003 (IMF.2004.82)، كما تم خفض عدد معدلات التعريفات الجمركية من ستة درجات (3%، 7%، 15%، 25%، 40% و 60%) إلى أربعة درجات في سنة 1997 (3%، 15%، 25% و 45%)، ثم ثلاثة في سنة 2003 (5%، 15% و 30%). إن الانخفاض الحاصل في قيم المؤشر ابتداء من سنة 2014 لا يعني أن السلطات قللت من معدلات الرسوم الجمركية بقدر ما يعود إلى الارتفاع الكبير في الواردات التي قاربت 60 مليار دولار في نفس السنة.

ب. مؤشر قيود التجارة 2:

شهد مؤشر قيود التجارة 2 في الجزائر ارتفاعا في قيمه خلال الفترة 1990-1995 نتيجة ارتفاع حجم الرسوم الجمركية على الواردات التي بلغت 73,3 مليار دينار جزائري في سنة 1995 مقابل 11,3 مليار دينار جزائري في سنة 1990، بسبب بقاء معدلات الرسوم الجمركية مرتفعة وحاجة الحكومة لموارد مالية لتمويل الإنفاق العام خاصة مع تراجع أسعار النفط في هذه الفترة، وفي الفترة 1996-2011، استمرت قيمة المؤشر في الانخفاض التدريجي رغم ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الدولية خلال هذه الفترة، إلا أنه نتيجة للارتفاع الكبير والمتواصل لحجم

الإيرادات الحكومية الجارية بسبب ارتفاع الجباية البترولية، فإن قيمة المؤشر اتجهت نحو الانخفاض (طبيّة، 2013، 216)، بينما أخذت منحى تصاعدي ابتداء من سنة 2012 بعدما ألغت السلطات الإعفاءات الاستثنائية للحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على استيراد بعض المواد الأساسية، ناهيك عن تراجع الإيرادات الحكومية خاصة الإيرادات الجباية البترولية ابتداء من الصدمة النفطية في 2014.

الشكل (1): تطور مؤشرا قيود التجارة في الجزائر. الوحدة (%)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المصادر التالية: (النشاشيبي وآخرون، 1998، 21-30)، (بنك الجزائر، 2014، 220-229)، (بنك الجزائر، 2018، 145-154) (IMF, 1998, 66), (IMF, 2004, 55), (IMF, 2006, 19), (IMF, 2011, 19), (IMF, 2012, 19).

2. تطور مؤشرات الانفتاح المالي في الجزائر.

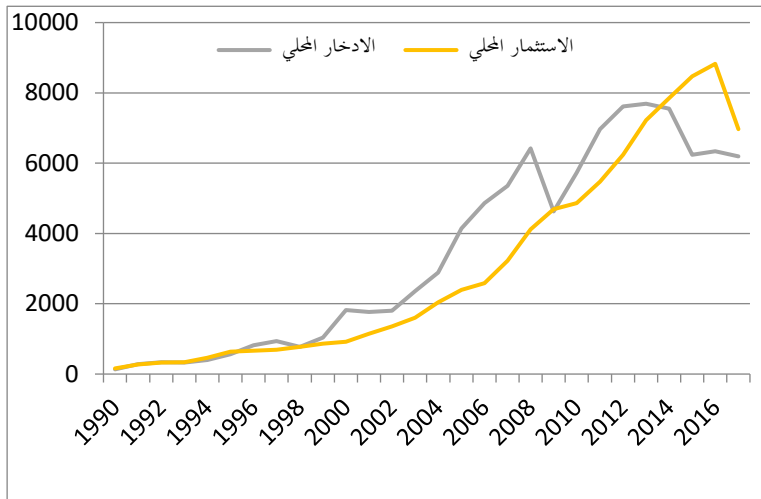
توجد عدة مؤشرات لقياس درجة الانفتاح المالي وتباين فيما بينها بسبب تعدد واختلاف طبيعة التدفقات الرأسمالية الدولية، وسنستخدم مؤشرين للدلالة على مدى الانفتاح المالي في الجزائر.

1.2. نموذج "الادخار- الاستثمار"

يتمثل المؤشر الأول في قياس الانفتاح المالي في نموذج "الادخار- الاستثمار" أو ما يعرف بنموذج "Feldestein and Horioka"، ويشير معامل الارتباط الذي يقترب من الواحد الصحيح إلى الارتباط الشديد بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، مما يعني عدم وجود حرية (أو أنها قليلة) لانتقال رؤوس الأموال الدولية، والعكس صحيح في حالة انعدام أو قلة المعامل تكون هناك حرية أكبر لانتقال رأس المال الدولي عبر الحدود (طبيّة، 2013، 219).

وبين الشكل (2) أن هناك علاقة ارتباط قوية جدا بين الادخار والاستثمار المحليين في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وبلغ معامل الارتباط بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 باستخدام طريقة المربعات الصغرى (0,95)، تؤكد هذه النتيجة شدة الارتباط بين الادخار والاستثمار المحليين مما يعني أن الجزائر غير منفتحة ماليا حسب نموذج "الادخار- الاستثمار".

الشكل (2): العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الجزائر. الوحدة: (مليار دج)

المصدر: <https://data.albankaldawli.org> (12 /10/2018)

2.2. نموذج حجم التدفقات الرأسمالية الدولية

استخدمنا نموذج حجم التدفقات الرأسمالية الدولية كمؤشر ثاني لقياس درجة الانفتاح المالي في الجزائر لمعرفة طبيعة هيكل التمويل الدولي الذي يعتمد عليه كل الاقتصاد الوطني وكذلك طبيعة ودرجة الانفتاح المالي خلال الفترة 1990-2017. نلاحظ من الجدول (2) أن مؤشرات الانفتاح المالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 كانت ضعيفة جدا، فلم يتعد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ملياري دولار إلا ابتداء من سنة 2008 (طبيّة، 132، 2011) رغم التطور الملحوظ لهذه التدفقات خلال الفترة 2005-2017. وبالنسبة للقروض الأجنبية، فكانت تعتبر المصدر الرئيسي من مصادر التمويل الأجنبي للاقتصاد الوطني خاصة في فترات انخفاض أسعار النفط وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وقد تراجع الاعتماد عليها في تمويل الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2006 بعدما تم التسديد المسبق للديون الخارجية نتيجة للفسحة المالية التي عرفت الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 2003.

وإذا نظرنا إلى حساب رأس المال، فإننا نلاحظ أنه سجل عجزا دائما خلال الفترة 1990-2017 بسبب سداد أقساط الدين الخارجي سنويا خاصة القروض قصيرة الأجل، فبالرغم من تغير هيكل التمويل الأجنبي في الفترة 2005-2017 بتراجع الاعتماد على القروض الأجنبية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا يمكن القول أن درجة الانفتاح المالي في الجزائر بقيت ضعيفة نظرا لزيادة الاعتماد على المصادر الداخلية بدلا من المصادر الخارجية لتمويل البرامج التنموية (طبيّة، 220، 2013) بدليل نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات في 2017.

الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

الجدول (2): تطور مؤشرات الانفتاح المالي في الجزائر.

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993
------	------	------	------	------	------	------	------	------

1,18	0,42	0,46	0,5	0,3	0,3	0,0	0,0	0,0	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
0,91	0,8	1,08	1,83	1,7	1,8	3,2	4,6	6,5	قروض متوسطة و طويلة الأجل
0,06-	0,03-	0,89-	0,0	0,0	0,2-	0,1	0,1-	0,5-	قروض قصيرة الأجل
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
3,5	2,5	2,3	1,4	1,8	1,1	0,62	0,62	0,97	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
0,6	2,2	0,8	0,5	1,0	1,4	2,12	1,65	1,6	قروض متوسطة و طويلة الأجل
0,2-	0,4-	0,6	1,7-	1,1-	2,2-	0,26-	0,61-	0,36-	قروض قصيرة الأجل
		2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
		1,20	1,58	0,68-	1,52	1,95	1,54	2,04	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
		1,89	1,86	1,19	1,76	2,06	2,49	3,26	قروض متوسطة و طويلة الأجل
		2,09	1,98	1,22	1,97	1,32	1,20	1,14	قروض قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المصادر التالية: (بنك الجزائر، 2014، 228-232)، (بنك الجزائر، 2018، 153-157)

(IMF,1998, 66), (IMF,2004, 68), (IMF,2006,32), (IMF,2011,32), (IMF,2012,32)
ويقودنا تحليل تطور مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر إلى خلاصة مفادها أن الانفتاح التجاري كان تدريجياً، إلا أنه غير متوازن سواء من حيث تركيز الانفتاح على جانب معين (انفتاح أحادي الجانب) أو من حيث عدم التنوع خاصة بالنسبة للصادرات خارج المحروقات، أما مؤشرات الانفتاح المالي، فكانت ضعيفة ولم تشهد حرية أكبر للتدفقات الرأسمالية الدولية، إلى جانب الاعتماد على الادخار المحلي كمصدر رئيسي من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني.

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

1. منهجية ونموذج الدراسة.

بعدما تطرقنا في المحور السابقين من هذا المقال إلى واقع الانفتاح الاقتصادي ومؤشرات قياسه في الجزائر، نحاول في هذا المحور قياس مدى تأثير الانفتاح التجاري والمالي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة **ARDL**، وهذا بدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك، ثم تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويلة والقصير، وأخيراً اختبار صلاحية النموذج المقدر. وقد استخدمنا بيانات سنوية لكل متغيرات الدراسة ابتداء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017، وتم صياغة نموذج الدراسة المراد تقديره على النحو التالي:

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 G_t + \beta_2 I_t + \beta_3 FINOP1_t + \beta_4 FINOP2_t + \beta_5 TRAOP1_t + \beta_6 TRAOP2_t + \varepsilon_t$$

بحيث تدل هذه المتغيرات على:

GDP: معدل النمو الاقتصادي، ويعبر عنه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

α : قيمة ثابتة تعبر عن معدل النمو الاقتصادي الغير مرتبط بالمتغيرات المستقلة.

β : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

G: الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

I: حجم الاستثمار، يعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

FINOP1: صافي الأصول الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن أحد مقاييس الانفتاح المالي.

FINOP2: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي، ويعبر عن المقياس الثاني للانفتاح المالي.

TRAOP1: نسبة إجمالي الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن أحد مقاييس الانفتاح التجاري.

TRAOP2: مؤشر قيود التجارة الدولية، وبحسب كنسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة، ويعبر عن المقياس الثاني للانفتاح التجاري.

ϵ_i : متغير عشوائي يعبر عن اثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج والأخطاء الخاصة بالمقياس.

2. اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك.

1.2. اختبارات الاستقرار.

يلخص الجدول الموالي مختلف نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test statistic) (ADF).

الجدول (3): اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	بثابت فردي واتجاه	بثابت فردي	بدون ثابت واتجاه
الاستقرارية في المستوى			
GDPD	0.1994	0.0574	0.0721
G	0.0003	0.0033	0.0000
I	0.1659	0.1489	0.6332
FINOP1	0.9521	0.6611	0.6669
FINOP2	0.4470	0.1247	0.1316
TRAOP1	0.0291	0.0060	0.4424
TRAOP2	0.5703	0.5021	0.4311
الاستقرارية في الفرق الأول			
GDPD	0.0000	0.0000	0.0000
I	0.0752	0.0109	0.0005
FINOP1	0.0067	0.0017	0.0001
FINOP2	0.0004	0.0000	0.0000
TRAOP1	0.0219	0.0041	0.0002
TRAOP2	0.0160	0.0020	0.0001

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 10 EViews

تشير نتائج اختبارات الاستقرار في المستوى (في نموذج بثابت فردي واتجاه، بثابت فردي، بدون ثابت فردي واتجاه) أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى حيث كان الاحتمال المقابل لهذه الاختبارات في غالبية النماذج أكبر من حد المعنوية 0.05 (أو 0.1) باستثناء متغير الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج هي مستقرة في

المستوى (0)1. أما عند اختبارات الاستقرار في الفروقات الأولى تشير النتائج إلى أن السلاسل الزمنية المتبقية كلها مستقرة في الفروقات الأولى في كافة النماذج أي أنها (1)1، حيث كان الاحتمال المقابل لهذه الاختبارات أقل من حد المعنوية 0.05 (أو 0.1). إن استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى وفي الفروقات الأولى يجعل هناك إمكانية لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل الزمنية.

2.2. اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك Bounds Test: يقوم هذا الاختبار على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_{10} \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \neq \beta_{10} \end{cases}$$

تحت فرضية العدم، فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (علاقة توازن طويلة المدى)، أما الفرضية البديلة فقبولها يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، يتم إجراء هذا الاختبار بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع القيم الحرجة لكل من Perasan and Al (2001)، فإذا كان :

$F(\text{fisher}) < \text{الحد الأعلى}$: يوجد علاقة تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل)

$F(\text{fisher}) > \text{الحد الأدنى}$: لا يوجد علاقة تكامل مشترك

$F(\text{fisher}) > \text{الحد الأدنى}$: لا يوجد نتيجة

الجدول (4): نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test وفقا لمنهجية ARDL

القرار	الحد الأعلى	الحد الأدنى	حدود المعنوية
يوجد علاقة تكامل مشترك	2.94	1.99	10%
يوجد علاقة تكامل مشترك	3.28	2.27	5%
يوجد علاقة تكامل مشترك	3.61	2.55	2.5%
يوجد علاقة تكامل مشترك	3.99	2.88	1%
F-statistic = 6.2146			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

انطلاقاً من نتائج الجدول أعلاه نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة لاختبار Bounds Test كانت أكبر من الحد الأعلى عند مختلف درجات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة المدى) بين المتغير التابع المتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبقية المتغيرات المفسرة، حيث كان نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة الأمثل على الشكل (1, 1, 2) ARDL (2, 0, 2, 2) حيث تم اختيار درجات التأخير بصورة آلية باستخدام Eviews 10.

3. نتائج التقدير.

1.3. نتائج تقدير معاملات المدى الطويل.

تشير نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك في الجدول أسفله من خلال الاحتمال المقابل لإحصائية ستيودنت أن معظم المعاملات كانت معنوية تختلف عن الصفر في المدى الطويل عند حد المعنوية 0.05 و 0.01

الجدول (5): نتائج تقدير معاملات المدى الطويل (علاقة التكامل المشترك)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.700676	0.218451	3.207483	0.0107
I	-0.667998	0.188893	-3.536391	0.0063
FINOP1	0.120211	0.030501	3.941195	0.0034
FINOP2	1.640678	0.750940	2.184833	0.0567
TRAOP1	-0.592348	0.225485	-2.626997	0.0275
TRAOP2	1.054344	0.387373	2.721780	0.0235
C	22.58398	7.592461	2.974527	0.0156

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، يتبين أنه في المدى الطويل يوجد أثر موجب للانفتاح المالي المعبر عنه بكل من صافي الأصول الأجنبية (FINOP1) وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر (FINOP2) كنسبة من الناتج المحلي في النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أن أغلب الاقتصاديين المؤيدين لهذا المنهج أمثال (1973)E.shaw، (1973) Mckinnon، (1976) Kapur بينوا أن للانفتاح المالي دور كبير في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي. بينما يتضح أن للانفتاح التجاري أثر سالب في النمو الاقتصادي، فمن خلال كلا المؤشرين المعبرين عن الانفتاح التجاري اتضح أن لهما أثر عكسي - بخلاف ما هو عليه في النظرية الاقتصادية- في النمو الاقتصادي، بحيث أن ارتفاع قيود التجارة الدولية (TRAOP2) بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو بـ 1.05 وحدة، أي أن تخفيض التعريفات الجمركية لم يدعم النمو في الجزائر، بل أعاقه بسبب عدة قيود جمركية أخرى غير تعريفية تؤثر سلبا في النمو منها القيود التنظيمية والإدارية. كما أن ارتفاع مؤشر نسبة إجمالي الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي (TRAOP1) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في المدى الطويل بـ 0.59 وحدة، لأن هذا المؤشر يعبر أكثر عن مدى الانفتاح التجاري للجزائر (انفتاح مركز وأحادي الجانب وغير متوازن) باعتباره يستثني صادرات المحروقات في قياس درجة الانفتاح التجاري، فكانت قيمه ضعيفة وغير قادرة على تحفيز النمو خلال فترة الدراسة. لقد كان للإنفاق الحكومي (G) أثر موجب على النمو الاقتصادي عكس حجم الاستثمار (I) الذي أبدى تأثيرا سلبا على النمو في الجزائر، لأن برامج دعم النمو التي انتهجتها الحكومة ساهمت في تنفيذ سياسات إنفاق توسعية حفزت النمو، لكنها لم تستطع تحفيز الاستثمار الخاص لكي يدعم النمو إلا في قطاع البناء والأشغال العمومية، أما قطاعات الإنتاج الصناعي فبقيت معدلات النمو فيها سالبة خلال فترة الدراسة.

3. 2. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

من خلال نتائج التقدير في الجدول رقم (6) أدناه، يشير معامل التحديد على أن 91.07% من تغيرات النمو الاقتصادي تفسره المتغيرات المستقلة في النموذج والتي تشمل بالأساس المؤشرات المعبرة عن الانفتاح المالي والتجاري. أما باقي التغيرات (8.83%)، فتعود إلى عوامل عشوائية، كما تبين من خلال الاحتمال المقابل لإحصائية ستيودنت أن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي جدا حيث بلغ الاحتمال المقابل له (Prob=0.0000)، وذو إشارة سالبة مما يؤكد وجود علاقة توازن طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (علاقة تكامل مشترك)، وقد بلغت قيمة (-0.8631) وهو يشير إلى مقدار التغير في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة انحراف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

ويدل حد تصحيح الخطأ على أن معدل نمو نصيب الفرد يصحح من قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو (86.31%)، بمعنى أنه في الأجل القصير قد يحتل التوازن في العلاقة بين متغير نصيب الفرد من الناتج وبقية المتغيرات المفسرة المدججة في النموذج المقدر، فعندما ينحرف نصيب الفرد من الناتج خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (86.31%) من هذا الانحراف في الفترة (t). ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مرتفعة جدا نحو التوازن، بحيث أن معدل نصيب الفرد يستغرق حوالي 1.15 سنة (فجوة التأخير الزمني مساوية لـ 1/0.8631) للرجوع إلى قيمته التوازنية نتيجة أي صدمة محدثة في النموذج، وهذا ما يؤثر إيجابيا في فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في بلوغ أهدافها في الجزائر، فالإجراءات التي تقوم بها الدولة للتأثير على معدل النمو الاقتصادي في ظل الانفتاح الاقتصادي لا يتطلب تحقيقها فجوة زمنية كبيرة. أما باقي معاملات المتغيرات فقد كانت جميعها معنوية إحصائيا عند حد المعنوية 0.05 باستثناء معامل متغير D(TRAOP2) غير معنوي.

الجدول (6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية ARDL (معاملات المدى القصير)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	0.383228	0.037545	10.20715	0.0000
D(I)	-0.434632	0.078936	-5.506139	0.0004
D(I(-1))	0.534603	0.115423	4.631678	0.0012
D(FINOP1)	-0.036907	0.017327	-2.130033	0.0620
D(FINOP1(-1))	-0.064513	0.023338	-2.764347	0.0220
D(TRAOP1)	-0.198395	0.067400	-2.943564	0.0164
D(TRAOP1(-1))	0.313628	0.059576	5.264354	0.0005
D(TRAOP2)	0.047460	0.188254	0.252106	0.8066
D(TRAOP2(-2))	-1.139918	0.226622	-5.030053	0.0007
CointEq(-1)*	-0.863153	0.091811	-9.401359	0.0000
R-squared= 0.910703, Adjusted R-squared = 0.860473				

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

وكخلاصة لما سبق، أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات المستقلة في النموذج في الأجل الطويل والقصير، وهي نتائج معنوية إحصائية، فقد تبين وجود تأثير إيجابي للانفتاح المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، وأن الانفتاح التجاري له تأثير سلبي في المدى الطويل خلال الفترة 1990-2017، وقد كانت سرعة التعديل نحو التوازن كبيرة جداً إذ قدرت بـ 1.15 سنة.

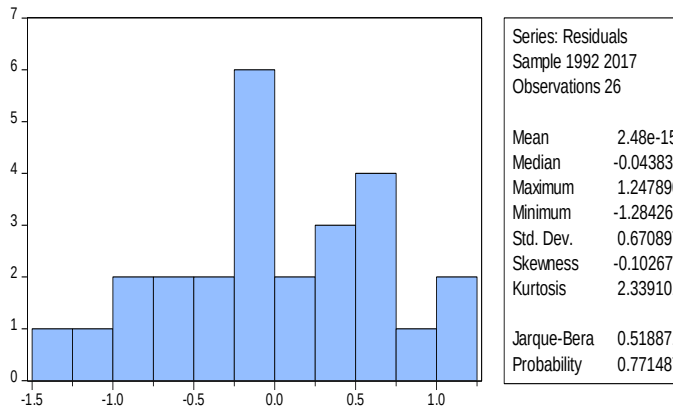
4. اختبار صلاحية النموذج المقدر.

نقوم باختبار صلاحية النموذج المقدر من خلال الاختبارات الإحصائية التالية:

1.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار ثبات تبين الأخطاء.

من خلال الشكل أسفله نجد أن الاحتمال المقابل لاختبار Jaque-Bera أكبر من حد المعنوية 5%، وبالتالي يمكن القول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (3): اختبار طبيعية البواقي لنموذج المقدر



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS 10**

ووفقاً لاختبارات اختلاف التباين ARCH Test و **Breusch-Pagan-Godfrey** نجد أن الاحتمال المقابل لهذين الاختبار هما $Prob = 0.2536$ و $Prob = 0.2840$ على الترتيب وهي أكبر من حد المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل فرضية عدم ثبات تبين الأخطاء، وهذا جيد بالنسبة للنموذج.

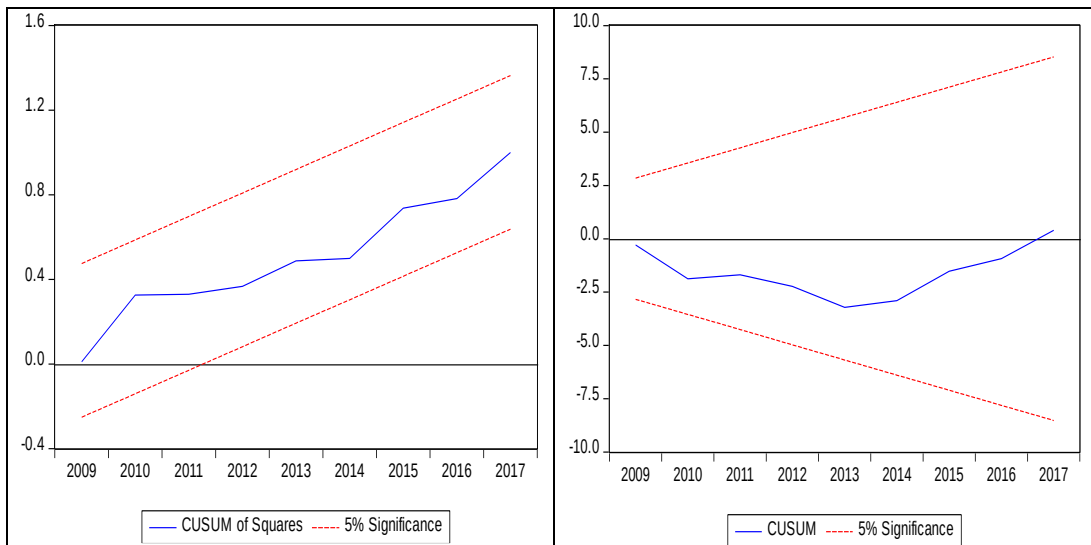
2.4. اختبار استقرار النموذج.

لغرض اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر، نقوم باستخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM Cumulative Sum of recursive Residual) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ Cumulative Sum of Squares of Residuals)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة معادلة تصحيح الخطأ إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من اختباري

CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني للإحصائيتين السابقتين خارج الحدود الحرجة (الشوربي، 2009، 132).

ومن خلال نتائج اختبار CUSUM واختبار CUSUMSQ اتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة حيث وقع الشكل البياني داخل حدود الدراسة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن معلمات النموذج مستقرة ولا يوجد تغيير هيكلي فيها كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل (4): اختبار استقرارية معلمات النموذج



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

الخاتمة

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، توصلنا إلى النتائج التالية:

- اعتمدت الجزائر على سياسة للانفتاح التجاري بشكل متدرج تدريجياً، إلا أن مؤشرات الانفتاح كانت غير متوازنة سواء من حيث تركيز الانفتاح على جانب معين (انفتاح أحادي الجانب) أو من حيث عدم التنوع خاصة بالنسبة للصادرات خارج المحروقات مما جعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية.
- لم يشهد الانفتاح المالي في الجزائر حرية أكبر للتدفقات الرأسمالية الدولية، فقد تم تراجع عن الاعتماد على القروض الأجنبية في تمويل الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2006 بعدما تم التسديد المسبق للديون الخارجية، ويبقى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف في التمويل رغم تزايد، إلى جانب الاعتماد على الادخار المحلي كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني.

- أعطى صدور قانون النقد والقرض 90-10 والأوامر المعدلة والمتممة له في الجزائر دفعا جديدا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية حيث منح بنك الجزائر مجلس النقد والقرض صلاحيات تحديد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال الدولية من وإلى الجزائر.
- بيّنت نتائج الدراسة القياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أن مؤشرات الانفتاح المالي خاصة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي، أما الاستثمار والانفتاح التجاري أثرا بشكل سلبي في النمو الاقتصادي.
- وفي الأخير، نقترح بعض التوصيات إلى المسؤولين عن السياسات الاقتصادية في الجزائر لبلوغ نمو اقتصادي مستدام، تتمثل في:
- ضرورة مراعاة التدرج، الانتقاء والتوقيت المناسب في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح الاقتصادي بشقيه التجاري والمالي مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بأي سياسة للانفتاح.
- تحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المنتجة للقيمة المضافة خاصة في القطاعات التي تخلق فرص عمل أكثر ويمكن أن توجه نحو التصدير.
- ضرورة تسريع الإصلاحات الهيكلية خاصة المتعلقة بجانب العرض الكلي والقيام بإصلاحات مؤسسية التي يتطلبها اقتصاد منفتح على الاقتصاد العالمي بتنظيم أكثر للأسواق حتى يتسنى تقليص الفجوة الزمنية التي يتطلبها وصول أثر الصدمات إلى النمو الاقتصادي.

المراجع المستعملة:

- الشوربجي. مجدي (2009)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر.
- النشاشيبي. كريم وآخرون، الجزائر (1998)، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- بلعوز. بن علي (2004)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بنك الجزائر (2012)، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.
- بنك الجزائر (2014)، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.
- بنك الجزائر (2018)، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.
- صندوق النقد العربي (2009)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي.

- طيبة عبد العزيز (2011)، أثر الانفتاح المالي في النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة عشرة، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- طيبة. عبد العزيز (2013)، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم- دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- International Monetary Fund(1998), Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, Report N°:98/87, Washington DC.
- International Monetary Fund(2004), Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, Report N°:04/31, Washington DC.
- International Monetary Fund(2006), Algeria: Statistical Appendix, Report N°:06/102, Washington DC.
- International Monetary Fund(2011), Algeria: Statistical Appendix, Report N°:11/40, Washington DC.
- International Monetary Fund(2012), Algeria: Statistical Appendix, Report N°:12/21, Washington DC.